العرب
الخميس 2019/10/24
السنة 42 العدد 11507

# هل يفجر سد النهضة حرب مياه؟

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

عندما يتعلق الأمر بأزمة المياه نجد دائما أن نسبة المتشائمين تعادل نسبة المتفائلين، فالتقارير والدراسات متضاربة، وتثير من الغموض أكثر مما تقدم من معلومات، بينما يوظف الإعلام الجدل لصالحه بنشر مواد مثيرة يعنونها بأسلوب "القيامة الآن".

إذا صدقت التقارير يكون بيننا وبين أي حرب ستنشب لهذا السبب عشر سنوات، حيث تنبأ بعضها دخول منطقة الشرق الأوسط في صراع حول المياه، وحدد العام 2030 موعدا لحدوث ذلك.

البيانات الصادرة عن الأقمار الصناعية، كشفت عن فقدان احتياطات المياه العذبة في أجزاء كبيرة من منطقة الشرق الأوسط. خلال سبعة أعوام خسرت الدول التي تتقاسم حوض دجلة والفرات، تركيا والعراق وسوريا وإيران، 144 كلم مكعب من مجموع المياه العذبة، خسارة تعادل كمية المياه في البحر الميت.

وكان تقرير سابق صادر عن الأمم المتحدة قبل ثمانية أعوام، قد أكد أن نصف سكان العالم تقريبا سيعيشون في مناطق خاضعة للإجهاد المائي بحلول العام 2030، وسيكون لندرة المياه في بعض المناطق آثار كبيرة على الهجرة.

**المياه وحدها لم تكن سببا للحرب في الماضي، إلا أن التوترات بشأن إدارتها واستخدامها، تمثل إحدى القضايا الرئيسة في العلاقات بين الدول المطلة على الأنهار، وقد تؤدي إلى تفاقم التوترات، وتزيد من عدم الاستقرار الإقليمي**

وتوقع التقرير أن يصل عدد النازحين بسبب شح المياه إلى 700 مليون نسمة. ويبين التقرير أن 80 بالمئة من أمراض البلدان النامية تعود أسبابها إلى نقص المياه، وتودي بحياة 3 ملايين سنويا؛ خمسة آلاف طفل يموتون يومياً بسبب الإسهال.

مكتب الأمن القومي في الولايات المتحدة، وبطلب من الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، قام بدراسة لمعرفة مدى تأثر الولايات المتحدة بأزمة الجفاف، وانتهى إلى سيناريو قاتم تنبأ فيه بقيام بعض الدول بقطع مياه الأنهار لمنع دول أخرى من استخدامها.

وتوصلت الدراسة إلى أن دولا كثيرة ستخسر قدرتها على تأمين الغذاء، ويصعب عليها إنتاج الطاقة، نتيجة لشح المياه. ووضعت الدراسة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الجنوبية على رأس القائمة، وبحسب الدراسة فإن الأمم التي ستعجز عن تزويد شعبها بالمياه، ستسقط مهما بلغت مكانتها الحالية، والدول الفقيرة منها ستقع حتماً في دائرة الحروب الأهلية.

مع الزيادة السريعة لعدد السكان، في الفترة الممتدة بين خمسينات القرن الماضي واليوم، تواجه المنطقة العربية تحديات كبيرة. في سوريا قفز عدد السكان من 3.5 ملايين إلى 22 مليونا، ومن المتوقع أن يتجاوز عددهم 43 مليونا عام 2050. وفي مصر ارتفع العدد من 20 مليونا إلى 85 مليونا، ويقدر أن يصل إلى 125 مليونا في منتصف القرن الحالي، وفي اليمن ارتفع عدد السكان من 4.5 ملايين إلى 25 مليونا، ومرشح ليصل إلى 52 مليونا في حدود العام 2050، والدول الثلاث تعاني شح المياه.

الأردن، الذي يمتلك ثالث أدنى احتياطي مياه في المنطقة، شهد انقطاعات في الكهرباء بسبب نقص المياه. وسبق له أن حذر من حرب على المياه أكثر دموية من الربيع العربي الحالي.

وكانت دولة الإمارات قد تنبهت للأمر مسبقا، وهي تستثمر اليوم في مشاريع كبيرة لمواجهة أي أزمة محتملة في المياه، ونصحت الدول العربية باستثمار ما لا يقل عن 200 مليار دولار لتجاوز تلك الأزمة.

التوترات بين الدول نتيجة شح المياه العذبة، والتي ما فتئت تطل برأسها من وقت إلى آخر، تبرز اليوم بوضوح في الأزمة الأخيرة حول سد النهضة. حيث تحول السد الذي يعد أكبر مشروع طاقة نظيفة في القارة الأفريقية، إلى نقطة خلاف بين مصر وإثيوبيا.

وتخشى مصر من فقدان السيطرة على أهم شريان لحياتها، نهر النيل. "إلا مياه النيل"، رسالة القاهرة الواضحة إلى أديس أبابا، التي رد عليها رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد، معلنا استعداد بلاده حشد ملايين المقاتلين إن اقتضت الضرورة للدخول في حرب بسبب السد.

وحسب خبراء تحتاج مصر إلى 40 مليار دولار سنويا لحل أزمة نقص المياه التي تواجهها حاليا، وسيرتفع هذا الرقم إلى 200 مليار دولار سنويا إذا اكتمل إنشاء سد النهضة في إثيوبيا. وسيؤدي نقص 5 مليارات متر مكعب من مياه نهر النيل سنويا، إلى هجرة 20 مليون فرد من الأراضي الزراعية وزيادة استيراد الغذاء من الخارج.

"حرب المياه العالمية"، أحد تلك العناوين التي يرجع إليها الإعلام من فترة إلى أخرى. والآن الوقت أكثر من مناسب لتلك العودة. هناك قلق حقيقي من أن تشعل هذه الخلافات حرب مياه بين مصر وإثيوبيا.

المياه وحدها لم تكن سببا للحرب في الماضي، إلا أن التوترات بشأن إدارتها واستخدامها، تمثل إحدى القضايا الرئيسة في العلاقات بين الدول المطلة على الأنهار، وقد تؤدي إلى تفاقم التوترات، وتزيد من عدم الاستقرار الإقليمي.

من وجهة نظر المتشائمين، فإن حربا قادمة لا محالة حول مياه النيل، إن لم يتم الاتفاق بين الدول العشر التي يعبر النهر أراضيها، واختارت أن تتعامل في ما بينها بأنانية.

أمّا المتفائلون فيرجعون إلى التاريخ الذي يقول إن البشرية لم تشهد حرب مياه بين بلدين منذ 4500 سنة، هي التاريخ المكتوب للبشرية.

# درس في الفوضى الخلاقة

فاروق يوسف
كاتب عراقي

ليس هناك شيء من النوايا الحسنة في ما يجري من حولنا. يشمل ذلك مساعي مارتن غريفيث ممثل الأمم المتحدة في اليمن، وغسان سلامة ممثلها في ليبيا. أما سوريا فأنا لست متأكدا من أن هناك ممثلا للمجتمع الدولي في أزمتها التي ستدخل بعد أشهر عامها العاشر.

موظفو الأمم المتحدة يتحدثون بلغة أنيقة عن جرائم قذرة. وهم في ذلك يلطفون واقعا لا يمت بصلة إلى الحياة التي يجب أن يعيشها البشر. هناك همج مسلحون يريدون أن يفرضوا أجنداتهم على مجتمعات، كانت إلى وقت قريب تعيش صلحا يسمح بالقليل من العيش، ولكنه القليل الذي يكفي لكي يشعر الإنسان بأنه كائن بشري.

الهمج الذين تفاوضهم الأمم المتحدة لا يعترفون، في الحقيقة، بحق الإنسان في الشعور بأنه كائن بشري. هم بذلك يمنعون ذلك القليل من العيش. ما تبقى من عصر الطغيان في الذاكرة هو أفضل بكثير من النفاية التي يتفاوض معها المجتمع الدولي من أجل الوصول إلى حل. ولكن هل يمكن أن يكون المجتمع الدولي بمثل هذا المستوى من الضعة؟

يتحدث المجتمع الدولي عن ضرورة أن تستعيد الحكومة اليمنية مؤسساتها، لكن في عدن وليس في صنعاء. أهذا هو الحل الذي تفتق عنه عقل المبعوث الدولي؟ ولكن ماذا عن صنعاء؟ أتترك للهمج كما لو أن العالم قد اعترف بسلطة الأمر الواقع الذي فرضه الانقلابيون على الشرعية؟

في ليبيا هناك سلطة حكومة الوفاق التي تحتمي بالميليشيات التي يقودها زعماء إرهابيون. غير أن المجتمع الدولي مضطر بسبب الاعتراف الدولي بتلك الحكومة إلى التعامل معها باعتبارها مرجعية قانونية، وهو ما يجعل الجيش الوطني الليبي، الذي وحّد ليبيا، يبدو كما لو أنه جماعة خارجة على القانون. أعتقد أنها معادلة مربكة للعقل.

في سوريا ضحك العالم من نفسه وأبكاها.

غير أن كل ذلك يقود إلى فكرة الفوضى الخلاقة التي طرحتها كوندليزا رايس يوم احتل الأميركان العراق وكانت وزيرة للخارجية. لقد نظر الكثيرون إلى تلك الفكرة من جهة كونها مزحة، ولكن الواقع مع مضي الوقت أثبت أنها حقيقة. وإن كان أحد لم يصدقها يومها فلأنها كانت جزءا من الخيال السياسي الجديد الذي لم يكن العالم قد اعتاد عليه.

كان العراق هو النموذج الذي طبقت عليه نظرية "الفوضى الخلاقة" وأثبتت نجاحها. لقد صار ذلك البلد عبارة عن متاهة لا يملك أحد خارطة الخروج منها. الفاسدون وقد أغرتهم أمواله الكثيرة، والفقراء الذين صاروا يفكرون بهدم المعبد على من فيه، على حد سواء.

لقد وقفت الولايات المتحدة مع الفاسدين لتتحدى الشعب وترى ماذا في إمكانه أن يفعل. سيكون على الشعب حينها أن يتحدى نفسه ويختبر إرادته. أما أن ينحدر إلى الفوضى، أو أن يرتقي بقيمه الجمعية ليكون مؤهلا للتغيير.

ذلك ما يشهده لبنان الذي ابتلي، هو الآخر، بحكومة فاسدة، يديرها حزب الله من وراء ستار. وإذ يسعى اللبنانيون إلى الحيلولة دون تكريس مفهوم "الفوضى الخلاقة" لئلا يتحول إلى أمر عادي، فإن هناك جهات دولية تطمح إلى التعامل مع المسألة باعتبارها جزءا من ملف "الشرق الأوسط" الذي ستبقى الريح تلعب بأوراقه. وهي ريح الفوضى التي لا يزال المجتمع العالمي متمسكا بها باعتبار أن كل حل آخر مؤجل.

فبعد أن تم تدويل كل الأزمات التي تعاني منها المجتمعات العربية صار كل شيء مقبوضا عليه من قبل قوى خفية. لذلك فإن انتظار الحل من المنظمات الدولية هو أشبه بمطاردة أشباح في غرفة مظلمة.

"الحل يكمن في مكان آخر".

تلك قناعة في إمكانها لو ترسخت أن تجعل الشعوب تلتفت إلى قدرتها الذاتية على تصريف إرادتها. وهو ما سينتقل بها إلى مرحلة كسر القالب الذي صنعته "الفوضى الخلاقة".

فهل ستكون المظاهرات الشبابية المحتجة الخطوة الأولى في طريق طويلة وشائكة في اتجاه الخروج من متاهة الفوضى الخلاقة؟

# أزمة الأوروبيين في الشمال السوري

بهاء العوام
صحافي سوري

بين الفينة والأخرى يتذكر الأوروبيون ما يجري في سوريا، فيخرجون بتصريح دعم هنا أو بيان إدانة هناك. ولكن العدوان التركي الأخير على مناطق شرق الفرات استدعى من الاتحاد الأوروبي نشاطا استثنائيا. ليس لإنهاء الأزمة السورية المستمرة منذ نحو تسع سنوات، ولكن لتجنب أزمة أوروبية في تلك المناطق.

يلهث الأوربيون اليوم وراء قوة دولية تحمي مناطق شرق الفرات شمال سوريا. تلك المناطق التي تعج بالنفط، وتعج أيضا بدواعش القارة العجوز المعتقلين في سجون قوات سوريا الديمقراطية. لا يريد الأوروبيون القوة الدولية لحماية الأكراد من العدوان التركي طبعا، وإنما لمنع فرار الدواعش من السجون.

خشية من الدواعش فقط بات التوغل التركي شمال سوريا عدوانا سافرا. ليس كل الشمال طبعا وإنما الشمال الواقع شرق نهر الفرات. فالأتراك يحتلون الحدود السورية الشمالية غرب الفرات منذ زمن، ولكن لا أحد يكترث لذلك لأنه لا يوجد نفط ولا دواعش هناك، مجرد سوريين يقاتلون بعضهم.

في عام 2018 عندما دخل الأتراك مدينة عفرين، المدينة الكردية في أقصى شمال غرب سوريا، لم نسمع عويل الأوروبيين، ولم تخرج عن بروكسل مقترحات لعقوبات على الاقتصاد التركي أو محاولات لطرد أنقرة من حلف الناتو. بقي الأوروبيون حينها يدعون لضبط النفس حتى اكتمل الاحتلال التركي للمدينة.

الموقف الأوروبي من العدوان التركي منافق جدا. وربما لو تكفلت تركيا أو أي دولة أخرى بنقل الدواعش في مناطق شرق الفرات إلى سجونها قبل العدوان، لتسابقت الدول الأوروبية في إصدار البيانات التي تعرب فيها عن تفهمها للمخاوف الأمنية التي استدعت من أنقرة إطلاق عملية نبع السلام شرق الفرات.

خطر الدواعش في سوريا والعراق لا يشكل مأزقا بالنسبة للأوروبيين. المأزق الحقيقي يكمن في عودة الدواعش إلى الدول التي جاؤوا منها، وبالتالي انتقال الإرهاب إلى القارة العجوز. هناك لا يمكن استخدام القنابل ولا الطائرات، ولا يجوز أن تؤثر محاربة الإرهاب على مستوى معيشة المواطنين أو رفاهية حرياتهم.

إن جاز التعبير، ثمة جانب لا أخلاقي في الحرب الأوروبية على الإرهاب ثبتته عملية "نبع السلام" التركية. لا ضير بالنسبة للأوروبيين من بقاء دواعشهم معتقلين في سوريا والعراق إلى الأبد، حتى أنهم يفضلون محاكمتهم بقوانين الدولتين من أجل إعدامهم وضمان عدم عودتهم إلى الدول الأوروبية بأي شكل كان.

بات واضحا أن الإبادة هي الخيار المفضل لدى الأوروبيين في التعامل مع دواعشهم. لا يهم كيف وعلى يد من، ولكن المهم أن يزول عصاب عودة هؤلاء إلى أوطانهم. ولا يهم أيضا إن كان ذلك يتعارض مع حقوق الإنسان الأوروبية، فخارج حدود القارة العجوز تختلف المعايير ويتحول البشر إلى مجرد أرقام.

جانب مظلم آخر في السياسة الأوروبية سلط العدوان التركي الضوء عليه، ألا وهو تبعية دول القارة العجوز للولايات المتحدة. تلك التبعية التي أوقعت الأوروبيين في مأزق عندما انسحبت واشنطن من الاتفاق النووي مع إيران، واليوم تعيش مأزقا جديدا بسبب انسحاب القوات الأميركية من سوريا.

**العدوان التركي الأخير على مناطق شرق الفرات استدعى من الاتحاد الأوروبي نشاطا استثنائيا. ليس لإنهاء الأزمة السورية المستمرة منذ نحو تسع سنوات، ولكن لتجنب أزمة أوروبية في تلك المناطق**

يتعمد الأوروبيون هذه التبعية في أحيان كثيرة، وفي أحيان أخرى لا يمتلكون غيرها. وفي الحالتين لا تبدو الإدارة الأميركية الحالية مهتمة لمبررات الأوروبيين، ولا يريد الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن يتباهى بقطبية أميركا اليتيمة في الكوكب. جل ما يشغل بال هذا الرجل هو كم يدفع الآخرون مقابل الخدمات التي تقدمها بلاده.

الرسالة في الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران كانت واضحة. رغم ذلك لم يتعظ الأوروبيون، وتجاهلوا تحذيرات ترامب بالانسحاب من سوريا. وعندما وقعت الواقعة راحوا يستعطفون طوب الأرض كي يتوقف العدوان التركي، لا لشيء إلا لأن هذا العدوان سيشغل الأكراد عن حراسة سجون الدواعش.

العدوان التركي بيّن أيضا متانة صداقة الأوروبيين مع المعارضة السورية. فعندما فشل الأوروبيون في إقناع مجلس الأمن بوقف هذا العدوان، استنجدوا بالروس، أعداء الثورة السورية، وراحوا يستعطفون الرئيس فلاديمير بوتين كي يحتل مناطق شرق الفرات تحت عنوان قوة دولية تحمي شعوب تلك المناطق.

نسي الأوروبيون أن الروس أنفسهم هم من دمروا مناطق المعارضة واحتلوها الواحدة تلو الأخرى منذ عام 2015. نسي الأوروبيون أن القصف الروسي لمدن حلب وحماة ودرعا وريف دمشق وحمص وغيرها، هو من أجبر الملايين على النزوح، وأدى إلى سقوط مئات الآلاف من السوريين بين قتيل وجريح.

تساقط أصدقاء المعارضة الواحد تلو الآخر، ولا أحد يعرف كيف سينتهي انقلاب حلفاء الثورة السورية عليها. ليس هذا هو المهم. المهم الآن هو موقف وزير الخارجية السوري، وليد المعلم، من القارة الأوروبية. قبل سنوات شطب الوزير السوري القارة بأكملها من خارطة العالم لأنها وقفت ضد نظام بشار الأسد، فهل يشفع رفض العدوان التركي على مناطق الشمال للأوروبيين عند المعلم ويعترف بوجود قارتهم؟